

استخدام نموذج الماسة لبورتر لتحديد ظروف تنافسية القطاع الزراعي

دراسة حالة القطاع الزراعي الجزائري

Using Porter's Diamond model to determine the competitive conditions of the agricultural sector

Case study: the Algerian agricultural sector

من اعداد:

ط.د ناصر طهار

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشلف - الجزائر

nacertahar5@gmail.com

د محمد فلاق

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشلف - الجزائر

Mohamed.felleg@gmail.com

الملخص بالعربية:

تعاني الجزائر على غرار العديد من دول العالم وضعية تنافسية ضعيفة في مجال القطاع الزراعي، الامر الذي دفع بها الى التبعية الزراعية واللجوء إلى الاستيراد لتغطية وسد العجز في الطلب المحلي بفواتير كلفت خزينة الدولة مليارات الدولارات، ومن هذا المنطلق، وبهدف المساهمة في تحسين تنافسية القطاع الزراعي الجزائري والنهوض به جاءت هذه الورقة البحثية، التي سعت الى توضيح ظروف تنافسية القطاع الزراعي بشكل عام والقطاع الزراعي الجزائري على وجه الخصوص، حيث سعت الدراسة الى تحديد وتشخيص مميزات القطاع الزراعي الجزائري ومقومات نجاحه من خلال اعتماد نموذج الماسة للاقتصادي مايكل بورتر، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، اهمها: يمتلك القطاع الزراعي الجزائري ظروف تنافسية كبيرة جدا منها الموارد المادية والبشرية الا انه من ناحية الكفاءة التشغيلية فان الجزائر نزلت بعيدة كل البعد عن الاستخدام الكامل لمحددات نشاطها الزراعي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، أنموذج الماسة، التنافسية، الجزائر

Abstract:

Like many other countries in the world, Algeria suffers from a weak competitive position in the agricultural sector, which pushed it into agricultural dependency and resorting to import to cover the deficit in domestic demand with bills that cost the

country treasury billions of dollars. In this context, This research paper came to clarify the competitive conditions of the agricultural sector in general and the Algerian agricultural sector in particular, where the study sought to identify and diagnose the characteristics of the Algerian agricultural sector and the elements of its success by using the diamond model of Economist Michael Porter, using a descriptive and analytical approach, the study reached a set of results, the most important is: the Algerian agricultural sector has very competitive conditions, including material and human resources, but in terms of operational efficiency, Algeria is still far from the full use of the determinants of its agricultural activity.

Keywords: agricultural sector, diamond model, competitiveness, Algeria

تمهيد:

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري بشكل عام وضعية حرجية، قد تبلورت ملاحظتها في الازمات الخانقة المتتالية التي باتت تعصف بالاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص، فأى كانت أسباب أزمة الزراعة في الجزائر، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على القطاع الزراعي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الزراعي والمشاكل التي عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويد وإخضاع الشعوب والأمم¹، وباعتبار أن القطاع الزراعي هو أحد القطاعات الاستراتيجية والحساسة في الجزائر، والتي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية اذا ما تم استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها العالم.

وفي ذات السياق يكتسي قطاع الزراعة في الجزائر أهمية بالغة، حيث يشكل النهوض به وتطويره أحد أهم التحديات التي تواجهها البلاد منذ الاستقلال، فبعد ان كانت الجزائر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمول أوروبا المتوسطية وفرنسا على وجه الخصوص بالحبوب والمنتجات الزراعية، جزائر الريف التي احتضنت الثورة ودعمتها والتي كانت تدعى في وقت مضى ليس بالبعيد ب"سلة خبز البحر الأبيض المتوسط"، وجدت نفسها بعد الاستقلال تعاني من ظاهرة أنهكتها هي "العجز الغذائي"¹. وذلك كنتيجة للعجز الزراعي.

ومن الناحية العلمية قام بورتير (1990) في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" بتطوير نموذج لقياس تنافسية القطاعات أطلق عليه اصطلاح "نموذج الماسة Diamond model" حيث هدف هذا النموذج الى تحليل وفهم سبب نجاح بعض الصناعات في دولة معينة مقارنة بغيرها من الدول من خلال توفير النموذج لآليات فعالة تسمح للوقوف على ظروف تنافسية القطاع، وفي ذات

السياق فقد تتابع الباحثين في استخدام الباحثين هذا النموذج لقياس تنافسية العديد من القطاع على غرار القطاع الزراعي. والذي سنقوم تطبيقه في الورقة البحثية.

بناء على ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة في السؤال التالي: كيف يساهم انموذج الماسة في تحديد ظروف تنافسية القطاع الزراعي؟ وماهي محددات وظروف تنافسية القطاع الزراعي الجزائري

- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق الاهداف التالية :

- ✓ الاحاطة الجيدة بمفهوم انموذج الماسة وربط محاوره بالقطاع الزراعي؛
- ✓ تشخيص محددات وظروف للقطاع الزراعي الجزائري من منظور انموذج الماسة؛
- ✓ تقديم مقترحات وتوصيات في ضوء النتائج المتحصل عليها،

- أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة الحالية من خلال بعدين هما:

✓ **الأهمية العلمية :** من المنتظر ان تسهم هذه الدراسة في زيادة الرصيد العلمي لأدبيات الموضوع محل الدراسة وهذا من خلال تحديد الاطار النظري لأنموذج الماسة الوطنية وما يرتبط به من مفاهيم.

✓ **الاهمية العملية :** تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في مساعدة الباحث للجهات الوصية في وضع سياسات النهوض بالقطاع الزراعي الجزائري وذلك من خلال الاقتراحات والتوصيات المقدمة بناء على ما تم تشخيصه .

- **منهج المستخدم في الدراسة:** بالنظر الى طبيعة الدراسة والأهداف المراد تحقيقها فقد اعتمد الباحث في تصميم هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيهِ الوصف والتحليل .

- **محاور المداخلة:** تغطي الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول: الخلفية النظرية للدراسة والدراسات السابقة

المحور الثاني: ظروف تنافسية القطاع الزراعي الجزائري من منظور أنموذج الماسة

المحور الأول: الخلفية النظرية للدراسة والدراسات السابقة.

أولا: مفهوم أنموذج الماسة:

من أجل التحقيق في سبب اكتساب الدول المختلفة لميزة تنافسية في صناعات معينة، اقترح بورتر (1990) نموذج الماسة. حيث حاول من خلاله تقييم لماذا دول معينة لديها ميزة تنافسية في المنافسة العالمية،² ورغم تعدد وجهات النظر في تفسير مدى نجاح دولة ما في قطاع صناعي محدد الا ان بورتر³ تمكن من تقديم نموذج يدمج بذلك المتغيرات الهامة التي تحدد القدرة التنافسية لأمة معينة أو صناعة أو شركة في نموذج واحد، حيث يلخص هذا النموذج محددات التنافسية الوطنية التي تساعد المؤسسات على تحقيق ميزة تنافسية دولية⁴ وفي ذات السياق يتكون نموذج الماسة من أربعة محددات تتمثل في ظروف عوامل الانتاج، ظروف الطلب، الصناعات ذات الخلفية والداعمة، استراتيجية الشركة، هيكل المنظمة، والمنافسة (انظر الشكل رقم 1) وتؤثر هذه المحددات الأربعة على بعضها البعض

كما يؤثر تغير واحد منها على المحددات الثلاثة الأخرى وبالإضافة إلى هذه المحددات الأربعة، يمكن للحكومة والحظ أن يؤثر بشكل غير مباشر على القدرة التنافسية لصناعة ما⁵ وفيما يلي تحليل النظري لأبعاد نموذج الماسة:

1- **ظروف الانتاج (factor conditions):** تعتبر ظروف الانتاج (العوامل الوطنية) مدخلات ضرورية لازمة لدعم القدرة التنافسية لصناعية ما وتشمل ظروف الانتاج وضعية الصناعة من حيث المواد الخام⁶. ففي حين ذهبت النظريات التجارية التقليدية الى اعتبار الأرض والعمل ورأس المال (بما في ذلك رأس المال البشري) اهم ظروف وعوامل الانتاج، فإن بورتر (1990) قد ميز بين الفئات التالية: الموارد البشرية، الموارد المادية، موارد المعرفة، موارد رأس المال والبنية التحتية. وتنقسم ظروف العوامل إلى عوامل أساسية ومتقدمة يمكن أن تكون عامة أو متخصصة. العوامل الأساسية مثل العمالة غير الماهرة والمواد الخام والظروف المناخية وموارد المياه الموروثة وتتطلب استثمارات جديدة قليلة أو معدومة لاستخدامها في عملية الإنتاج. بينما يتم إنشاء وتنمية العوامل المتقدمة من خلال إعادة الاستثمار والابتكار إلى عوامل متخصصة، والتي تشكل وفقًا لبورتر أساسًا للميزة التنافسية المستدامة لبلد ما⁷

2- **ظروف الطلب (demand condition):** تتحدد ظروف الطلب من خلال ظروف الطلب المحلي على منتجات الصناعة، وتؤثر زيادة الطلب تأثيرًا كبيرًا على القدرة التنافسية. ويرى بورتر أن السوق المحلية المتنامية والكبيرة ستشجع المنتجين على تطوير تكنولوجياهم وكفاءتهم. وحسب مايكل بوتّر فإن هذا قد يكون ميزة تنافسية للأمة. وفي المقابل تتميز الأسواق المحلية الصغيرة بمعدلات نمو اقتصادية منخفضة، وبالتالي فإنها تشجع الشركات على البحث عن إمكانيات التصدير⁸.

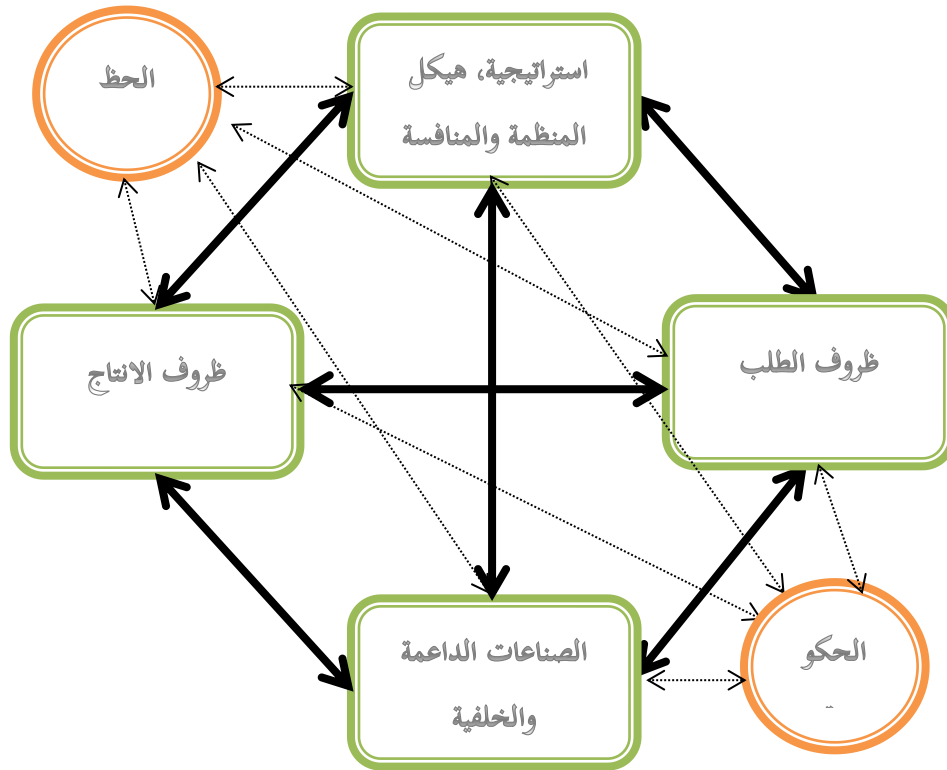
3- **الصناعات الداعمة والخلفية (related and supporting industries):** تشير الصناعات الداعمة والخلفية وتسمى أيضا بالعنقود (clusters) إلى صناعات الاقتصاد المحلي والتي ترتبط ببعضها البعض من خلال العلاقات العمودية والأفقية ما بين قطاعات التوريد، الشراء، قنوات التوزيع والتكنولوجيات⁹، كما تشير الصناعات الداعمة الخلفية إلى الموزعين وتجار التجزئة والمنظمات البحثية وأنظمة توزيع المنتجات وموردي المواد الخام والمعدات والأدوات والمنظمات المالية مثل البنوك وأسواق الأوراق المالية وأنظمة النقل والصناعات التي تستخدم تكنولوجيا عالية والمختبرات العلمية. ووفقًا لبورتر فإن وجود صناعات مساندة قوية في بلد ما هو عامل حيوي للميزة التنافسية¹⁰

4- **استراتيجية، هيكل المنظمة والمنافسة (firms strategy, structure and rivalry):** يحدد بورتر التنافس (rivalry) كأهم محرك للميزة التنافسية لشركات البلد. حيث يعتقد أن التنافس المحلي يجبر الشركات على أن تكون قادرة على المنافسة من حيث التكلفة وتحسين الجودة وأن تكون مبتكرة. وفقًا لـ (Porter)، فإن الشركات هي التي تتنافس دوليًا في نهاية المطاف، ولكن القدرة التنافسية الدولية لبلد ما تشكل الميزة التنافسية الدولية للشركات. وتلعب استراتيجيات الشركة وهيكلها ومنافستها دورًا هامًا في قدرتها التنافسية ويمكن أن تصبح مصدرًا للميزة التنافسية، حيث ترتبط استراتيجية الشركة، وهيكلها وتنافسها بالطرق التي تأسست بها المنظمات والشركات وتنظيمها، وكلها تؤثر تأثيرًا كبيرًا على القدرة التنافسية وبالتالي فإن الاستراتيجيات والهياكل المستخدمة لإدارة شركة أو صناعة لها تأثير مباشر على الأداء والقدرة التنافسية. حيث تنتج تنافسية صناعة معينة من تجمع ما بين من جهة طرق الإدارة والتنظيم ومن جهة أخرى مصادر الميزة التنافسية في الصناعة نفسها، كما أن هناك ترابط بين المنافسة المحلية القوية وخلق استمرارية ميزة تنافسية في أي صناعة¹¹.

5- دور الصدفة (الحظ) (chance): تلعب الأحداث العنوية أو التلقائية، التي تحدث بمحض الصدفة دورا هاما في تنافسية ونجاح كثير من الصناعات بالرغم من ضآلة آثارها، حيث أنها في الغالب تقع خارج إطار قوة المنظمات وقوة الدولة أيضا وسيطرتها . وتتضح أهمية الصدفة فيما ينتج عنها من خلق فجوات أو ثغرات تسمح بحدوث تغيرات في الوضع التنافسي.¹²

6- دور الحكومة (government): يمكن لجميع السياسات واللوائح التي يضعها صانعو السياسات في جميع مستويات الحكومة أن تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على كفاءة البلد او تنافسية والصناعة.¹³

الشكل رقم (01) : أنموذج الماسة لبورتر



Source: Porter, the Competitive Advantage of Nations, 1990

ثانيا: الدراسات السابقة : تمثلت اهم الدراسات التي اعتمد عليه الباحثان فيما يلي:

- 1- دراسة (Sterns, Spreen , 2010) بعنوان " Evaluating Sustainable Competitive Advantages in Brazilian and U.S. Processed Citrus Supply Chains: An Application of Porter's Diamond Framework" حيث هدفه هذه الدراسة لتقييم نقاط قوة و نقاط ضعف صناعة الحمضيات المصنعة في كل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتمد الباحث على انموذج الماسة لتحديد تنافسية القطاع سابق الذكر. وتوصلت الدراسة ان الولايات المتحدة اكثر استغلالا لعوامل
- 2- بالماسة بالمقارنة مع البرازيل وهو ما جعلها اكثر تنافسية على الرغم من تقارب الموارد

2- دراسة (Renata Rondon, 2013) بعنوان " BRAZIL: AN APPLICATION OF PORTER'S DIAMOND AND ATTRACTIVENESS ANALYSIS FOR FRENCH FDI استهدف الباحث في هذه الدراسة نموذج الماسة لبورت من اجل تحديد وتقييم جاذبية البرازيل للاستثمار الاجنبي المباشر، وقد توصلت الدراسة الى عدم استغلال عوامل الماسة بطريقة مثالية خفض من حجم الاستثمار الاجنبي بالبرازيل.

3- دراسة (Sander Malkus, 2018) بعنوان "Dutch agricultural trade flows: An analysis using Porter's Diamond model A literature study on the Dutch agricultural trade using Porter's Diamond model to explain the current من أجل تحديد وضعية القطاع الزراعي الهولندي، وقد توصلت الدراسة الى وجود مزايا تنافسية في ظروف وعوامل النتائج مما يسمح لهولندا ان تصبح دولة زراعية عظمية

المحور الثاني: ظروف تنافسية القطاع الزراعي الجزائري من منظور أنموذج الماسة

يعتبر تطوير تنافسية القطاع الزراعي وتنميته أمر ضروري في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كنتيجة لاعتماده التام على قطاع المحروقات، وبناء على ذلك سيتم في هذا الاطار تحديد القدرات التنافسية التي يمتلكها القطاع الفلاحي الجزائري وذلك كما يلي:

1- وضعية القطاع الزراعي الجزائري في مجال عوامل الانتاج: تتميز وضعية القطاع الزراعي الجزائري فيما في مجال عوامل الانتاج يتميز بما يلي:

- في مجال الموارد المادية: تزخر الجزائر بإمكانيات زراعية مادية كبيرة جدا يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الموارد الأرضية: تقدر المساحة الزراعية الإجمالية للجزائر بـ 42.4 مليون هكتار (منها 20 مليون هكتار من السهول) والتي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد. في حين تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار فقط أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية¹⁴، وتعتبر الأراضي الزراعية المطرية الأكثر انتشارا حيث تشكل نسبة (87.5%) من إجمالي المساحات القابلة للاستغلال أما حجم الأراضي المسقية فلا تتجاوز نسبتها 2% من إجمالي المساحات القابلة للاستغلال (تمثل 12.5% من المساحة المستغلة)¹⁵ ومنها يتبين أن أهم الأسباب التي ادت بالجزائر إلى ضعف تنافسية القطاع الزراعي الجزائري هو عدم استغلال الأراضي الزراعية بكفاءة، فضلا عن اعتمادها على الأمطار بتركز عالي في الزراعة .

ومن جهة اخرى تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر من عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية .وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية¹⁶ . وهذا يؤثر سلبا على تنمية القطاع الزراعي الجزائري.

- الموارد الغابية: حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016 فان الثروة الغابية بالجزائر تقدر بحوالي 4420.31 ألف هكتار من المساحة الكلية للبلد، أما نسبة المراعي فحسب إحصائيات الهيئة ذاتها فان نسبة المراعي بالجزائر تقدر

بحوالي 13% من المساحة الكلية وهي نسبة منخفضة إذا ما تم مقارنتها بتونس والمغرب الذي تبلغ نسبة المراعي بهما حوالي 30% و35% على التوالي¹⁷.

- **الموارد المائية:** يمكن تصنيف الموارد المائية التي يعتمد عليها القطاع الزراعي الجزائري إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:¹⁸

➤ **الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم²، إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م³ أي بنسبة 92%.

➤ **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار وتقدر الموارد المائية السطحية بالجزائر بين 9.8 مليار م³/السنة و 13.5 مليار م³/السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة (الشمال) على 11.1 مليار م³ وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م³، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب. وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، يبلغ عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 66 سد بطاقة استيعابية تقدر ب 7.5 مليار متر مكعب.

➤ **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م³ في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م³ في السنة) والجنوب (5 مليار م³ في السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة (1.8 مليار م³ في السنة)، وتتحدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75 في المئة) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا. أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم² على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

- **الموارد البشرية:** تتميز محددات الموارد البشرية بالجزائر بالخصائص التالية:

- **قوة يد العمل الزراعية وكفاءتها الإنتاجية:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية (40.4 مليون نسمة سنة 2018، منها 1.272 مليون شخص عاطل عن العمل أي ما يعادل 9.9%)، لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان (يصل معدل نمو السكاني بالجزائر إلى 2.5% سنويا) إلا أن القطاع الزراعي يعاني من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية (ما يقارب 4 ملايين عامل بالقطاع الزراعي¹⁹)، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، كما أن هذا القطاع غير مغري، مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا. ويعود هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة، بالإضافة إلى معاناة عمال القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالباً إلى النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية. كما يعاني عمال الزراعة من مشاكل عديدة أخرى تزيد من تأزم الوضع، تتمثل أساساً في قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات، خصوصاً في مجال الري واستصلاح الأراضي وتقديم القروض. أما كفاءة وتنافسية اليد العاملة الجزائرية فاستناداً إلى الدراسة التي قام بها الديوان

الوطني للإحصاء فان نسبة 53% من البطالين لا يملكون تكوينا للدخول الى سوق الشغل وهو ما يمثل مخزون بشري للقطاع الزراعي الذي في الغالب لا يحتاج الى موارد بشرية ذات مستويات تعليمية عالية، أما فيما يتعلق باستقطاب القطاع الزراعي للموارد البشرية، فإنه رغم هذا التطور المستمر في عدد السكان الذي قابله ارتفاع مستمر في نسب البطالة الا ان القطاع الزراعي لم ينجح في استقطاب اليد العاملة العاطلة، بل تعدى الامر إلى نزيف القطاع ومعاناته من مشكل انخفاض اليد العاملة باستمرار، حيث انخفضت من 21.06% في سنة 2001 الى 10.6% سنة 2013 ثم 8.7% سنة 2015، وتعود هذه النسبة المنخفضة الى ضعف وتدني الاجور بالقطاع الزراعي وتوجه القوى العاملة الى قطاعات الصناعة والخدمات التي تتميز الاجور فيها بالارتفاع.

- **هيكل الاستهلاك:** بحسب الدراسة المسحية التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء فان القطاع العائلي بالجزائر انفقت قرابة 1.875 مليار دينار على المنتجات الزراعية الغذائية سنة 2015، وقد زاد الانفاق على الغذاء من طرف العائلات من سنة 2000 الى 2011 بنحو ثلاثة اضعاف.

- **الموارد الرأسمالية:** يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، وقد بلغت قيمة رأس المال الزراعي الصافي 14.08 مليار دولار خلال عام 2009، وقدرة الزيادة ب 4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار²⁰ أما عن **الثروة الحيوانية**، فتمتلك الجزائر حوالي 2149.55 ألف رأس من الابقار و 28111.77 ألف رأس من الابقار اما الماعز فتمتلك الجزائر 5013.95 ألف رأس في حين يبلغ عدد الجمال 362.27 ألف رأس كما يبلغ عدد الخيول 42.32 ألف رأس كما تمتلك الجزائر 143 ألف رأس من البغال والحمير²¹.

- **الموارد التكنولوجية والمعرفية:** المقصود بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة الفاو على أنها تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله و ادخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة²². والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام تعاني تخلفا زراعي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني انتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية. اما عن وسائل الحديثة للزراعة، وحسب احصائيات المنظمة العربية لتنمية الزراعية فان عدد الجرارات التي تمتلكها الجزائر هو 108551 جرار و 9785 حاصدة،²³ وفي المقابل يبقى استخدام المبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الانتاجية محدودا ومن جهة أخرى، لا يزال معدل استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضا حيث يقدر معدل استخدام الاسمدة الكيماوية بالجزائر حوالي 12 كلف/هكتار الواحد وهو ضعيف اذا ما قورن بمصر والمغرب الذي بلغ حجم استخدام الاسمدة الكيماوية بها على التوالي 370 كلف/هكتار و 55 كلف/هكتار²⁴

- **البنية التحتية:** كشف التقرير الشامل الاخير حول التنافسية الصادر عن منتدى دافوس (2016) عن احتلال الجزائر المرتبة 106 عالميا من اصل تصنيف 144 دولة فيما يتعلق جودة البنيات التحتية الشاملة ويغطي التصنيف الجوانب التالية: البنية التحتية للنقل والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات الى جانب البنيات التحتية الطاقية وبنيات الاتصال²⁵، وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر لا تعاني من حيث النقل الطرقي والبحري في مجال القطاع الزراعي كما هو الحال من حيث النقل الجوي حيث لا يوجد بالجزائر أي مطار تجاري متخصص في نقل المنتجات الزراعية.

2- محددات القطاع الزراعي الجزائري من حيث الطلب الداخلي: يمثل الطلب الداخلي المحدد الثاني للميزة التنافسية

للبلد في صناعة ما وقد قامت الدراسة الحالية بتحليل وضعية الطلب الداخلي للقطاع الزراعي الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

- **حجم نمو القطاع الزراعي:** حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء فان معدل نمو القطاع الزراعي للموسم الفلاحي 2015-2016 قد بلغ 5.3% اما من حيث القيمة المضافة لهذا القطاع فقد بلغت سنة 2015 حوالي 6.4 % أي 3.9 نقطة مئوية مع قيمة تقدر بـ 1936.4 مليار دينار وهو ما يمثل 15.6% من خلال القيمة المضافة الحقيقية ، كما قدرت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي لسنة (2015) 17.5%²⁶ و بقيمة 19718 مليون دولار²⁷.

- **حجم السوق الوطني:** عرف القطاع الزراعي الجزائري نموا معتبرا خلال السنوات الأخير لكن ليزال يعاني عجزا في سد احتياجات السوق الوطني، حيث يقدر نسبة تغطية القطاع الزراعي لاحتياجات الطلب المحلي من المنتجات الغذائية بالمعدل 30 % مع اختلاف مستوياته حسب طبيعة المنتجات، كما أن هذا الإنتاج يتسم بالتذبذب وهو مهدد بالتراجع في ظل التغيرات المناخية إذ يتوقع أن يدفع ارتفاع درجة الحرارة وتقلص الأراضي الزراعية إلى تراجع إنتاج الحبوب بين 5,7% و 14% وإنتاج الخضار بين 10 % و 30% في حدود سنة 2030²⁸ ويقدر قيمة الإنتاج الغذائي في الجزائر بـ 152.3 دولار للفرد ما بين (2000-2011) وهو ضعيف جدا مقارنة بمعدل متوسط قيمة الانتاج الغذائي لدول شمال افريقيا المقدّر بـ 225.1 دولار للفرد والمتوسط العالمي المقدّر بـ 282.8 دولار للفرد.²⁹

إن اتساع الفجوة بين معدل نمو الطلب الداخلي ومعدل نمو الانتاج في مجال الانتاج الزراعي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء للاستيراد لتغطية فائض الطلب على المنتجات الزراعية، فحسب الاحصائيات الرسمية لإدارة الجمارك فان حجم الواردات الغذائية الفلاحية بلغت 9.31 مليار دولار أي ما يعادل 15.37% من اجمالي الواردات لسنة 2016.

- **هيكل استهلاك المنتجات الزراعية:** أظهرت دراسات وتقارير مختلفة نشرت بين عامين 2015-2016 أن حجم انفاق الدول على الطعام يتجاوز ربع دخل الاسرة في المتوسط على مستوى العالم وان اكثر الدول انفاقا هي الدول الافريقية، ومن جهة اخرى اظهرت دراسات ان حجم انفاق الاسر الجزائرية على الغذاء خلال عام 2015 بلغ اكثر من 43 بالمئة من دخلها ، وبحسب الدراسة المسحية التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء فان القطاع العائلي بالجزائر انفقت قرابة 1.875 مليار دينار على المنتجات الزراعية.

3- الصناعات الداعمة والخلفية(العنقود) للقطاع الزراعي الجزائري: يمكن حصر الصناعات التي لها ارتباط وتساهم في

تنسيق نشاطات القطاع الزراعي الجزائري وتحسين تنافسيته فيما يلي:

- **المؤسسات المالية:** يتطلب تحسين تنافسية القطاع الفلاحي وزيادة انتاجيته كغيره من القطاعات الى دعم مؤسسات التمويل والاستثمار، وفي حالة الجزائر فان مسؤولية تمويل القطاع الزراعي تقع بشكل كبير على عاتق المؤسسات العمومية نذكر منها : الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي CNMA: وقد تم انشاء من خلال الامر 64-72 بهدف تسهيل وضمان العمليات التمويلية المساهمة في تطوير وتنمية الفلاحة الصيد البحري... الخ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والذي تأسس بالمرسوم 82-206 المؤرخ 16-05-1982 وذلك بهدف تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية تمويل الاستغلاليات الفلاحية العامة والخاصة منح قروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى والري وتربية المواشي وقروض

متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية وقد قدرت قيمة القروض الزراعية التي منحتها البنوك بالجزائر لسنة (2015) 453.82 مليون دولار³⁰

- **مؤسسات التأمين الزراعي:** تلعب شركات التأمين دورا مهما في المنظومة الاقتصادية للبلد بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، من خلال تقليل المخاطر وتعويض المزارعين مما يؤدي إلى تشجيعهم وتخفيفهم على الإنتاج، مما يؤدي إلى تطور واستقرار القطاع الفلاحي، إلا أن خدمات التأمين الزراعي في الجزائر تتميز بالعديد من المعوقات منها عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين³¹، وأما من حيث المؤسسات الممثلة لسوق التأمين الفلاحي بالجزائر فعددها محدود وهي في الغالب صناديق حكومية نذكر منها صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية والذي يهدف إلى تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية، صندوق الضمان الفلاحي والذي يهدف إلى ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار وقروض الاستغلال) صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي والذي يهدف بدوره إلى دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية (القمح الصلب واللين) صندوق حماية الصحة الحيوانية والذي يهدف بدوره إلى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات.

- **مؤسسات صناعة العتاد الزراعي:** من أجل تطوير المكننة في نظم الزراعة، وإحياء صناعة الآلات الزراعية في الجزائر عرف ميدان نشاط صناعة العتاد الفلاحي تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة وذلك بفضل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجزائرية ومؤسسات عالمية رائدة في هذا المجال، نذكر منها الشركة المختلطة (قالتشو الجزائر ش.ذ.أ) وهي شركة انشئت بالشراكة بين مؤسسة صناعة الآلات الزراعية بسيدي بلعباس بنسبة مساهمة 34% و 17% لمؤسسة ترانديغ الجزائر في حين بلغت نسبة مساهمة المستثمر البرتغالي المتخصص في إنتاج العتاد الفلاحي لحراثة الأرض والنقل الفلاحي 49% .

- الشراكة بين المؤسسة الوطنية لصناعة الجرارات، مؤسسة تسويق العتاد الفلاحي والعلاقات الأمريكية (اغكو فيرغيس)
- الشراكة بين الجزائر والشركة العالمية الهندية (ماهندرا) بإقامة وحدة إنتاج الآلات الفلاحية.
- الشراكة بين مؤسسة العتاد الفلاحي CMA والشركة الفنلندية سامبو SAMBO.

ومن المنتظر أن تسهم هذه التحالفات والشراكات الاستراتيجية في نقل التكنولوجيا والخبرة وسد احتياجات القطاع الزراعي من المعدات والآلات الذي ظل القطاع يعاني منها لفترة طويلة فضلا عن أن هذه التحالفات سوف تساهم في خفض حجم واردات العتاد الزراعي والذي قدر سنة 2015 بأكثر من 316 مليون دولار³².

- **مؤسسات صناعة الأسمدة الفلاحية والأدوية البيطرية:** تمتلك الجزائر من خلال المؤسسة الوطنية للأسمدة قدرات معتبرة لتلبية كل احتياجات السوق والتصدير إلى الخارج بما يعادل 1.5 مليون طن سنويا من سماد الفوسفات وهي تغطي احتياجات السوق الوطني، أما من جهة أدوية النباتات فتتحكم المؤسسة الوطنية موبيدال من خلال فروعها الدار والفيت في سوق أدوية النباتات في حدود 50% في ما يخص الجوية الخاصة بمبيدات النباتات ومبيدات الحشرات ، أما أدوية النباتات الخاصة بالفلاحة والأدوية البيطرية فتسيطر عليها المؤسسات الأجنبية التي تصدر إلى الجزائر³³ وقد قدرت قيمة واردات القطاع الزراعي من المطهرات والمنظفات الزراعية لسنة 2015 ب 124833.25 ألف دولار بينما بلغت قيمة الأدوية البيطرية 16571.52 ألف دولار أما المبيدات فقد بلغت قيمة فاتورة الاستيراد للمبيدات بأنواعها الحشرية، الفطرية والعشبية ب 33517.51 ألف دولار³⁴.

- **المصانع التحويلية (الصناعة الغذائية):** يعتبر التصنيع الزراعي مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات. وتظهر أهمية الموضوع من أن العديد من المحاصيل والخضار والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان الخ، تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك. لذا يتم التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فواقد الإنتاج، واعتماد تقنيات تستهدف الاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي أو بدائل التصنيع.³⁵ بشكل عام فإن الصناعة الغذائية في الجزائر تتوزع بين عدد من الفروع تتمثل أهمها فيما يلي:³⁶

➤ **فرع المطاحن:** يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي. عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الانتاج نظرا لتعدد الوحدات الانتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على 80 مطحنة، أو المملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على 350 مطحنة، وقد صاحب هذا التطور زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل، ويكفي لإبراز ذلك أن القدرات الحالية للتحويل تساوي أربعة أضعاف قدرات التحويل في سنة 1998، وهذا يؤكد على أن هذا القطاع يحقق النتائج الايجابية ويساهم بشكل ملحوظ في دعم مشروع تطوير الصناعة الغذائية.

➤ **فرع الحليب ومشتقاته:** عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص والذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع و تحويل الحليب، حيث ساهم هذا المجهود في تكوين أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني الى جانب 22 مصنعا للحليب و مشتقاته، وهذا بطاقة انتاج قدرها 0.9 مليار لتر في السنة، وإلى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسا و وحدات متخصصة، حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر وحسب الاحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني (2016) فإن الانتاج الوطني للحليب ومشتقاته لا يغطي سوى 40% من احتياجات السوق الوطني رغم الدعم الذي تقدمه الدولة للمنتجين سواء في التسهيلات المقدمة لهم في الحصول على المدخلات أو في الدعم المقدم لهم كتعويض عن فارق الأسعار.

➤ **فرع الزيوت:** شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع، لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الاطار إلا أن الانتاج الوطني لم يصل بعد الى تغطية الطلب الوطني، حيث تشارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب.

➤ **فرع السكر:** يعتبر فرع السكر من فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية، و فيما يتعلق بإنتاج السكر فقد شرعت الجزائر في تطبيق استراتيجية كسر احتكار السكر (بممتلك مجمع سوفيتال 80% من السوق الوطني) وجعل السوق يتميز بالمنافسة، حيث تم تقديم ثلاث تراخيص لمؤسسات وطنية خاصة لإنتاج وتكرير مادة السكر، ومن المنتظر ان تغطي المؤسسات المرخص لها حوالي (30%) من احتياجات السوق الوطني من السكر والذي يتراوح بين 1.6 و 2 مليون طن سنويا كمرحلة أولى.³⁷

- **مؤسسات التسويق:** إن التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة

لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعم الجديد لسلعة معروفة³⁸، وفي ذات السياق يتميز التسويق الزراعي بالجزائر بالضعف وعدم المرونة العملية وذلك للحل الواضح بين الانتاج الزراعي والتسويق، مما تولد عنه هدر الكثر من المنتوجات الزراعية كان من الممكن تجنبها لو وفرت البنية التحتية اللازمة للتسويق الزراعي وخصصت استثمارات ملائمة للنهوض بالتسويق الزراعي الجزائري، وهذا بالرغم من قيام الدولة بخصخصة المؤسسات العمومية العاملة في ميدان تسويق الانتاج الزراعي، حيث تقلص دور الدولة من المتدخل الى دور الدولة الحارسة والمنظمة في اطار التوجه نحو تطبيق اقتصاد السوق.

- **مؤسسات البحث والتكوين في القطاع الزراعي:** في اطار استراتيجية تحسين الوضعية التنافسية للقطاع الزراعي الجزائري

وأدائه الانتاجي سعت الحكومة إلى توفير قاعدة تكوينية ذات كفاءة عالية من خلال انشاء مجموعة متنوعة من المدارس والمعاهد الوطنية المتخصصة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى إدماج تخصصات زراعية في الجامعات الوطنية. لكن على الرغم من ذلك فإن مردود البحث العلمي الزراعي منخفض جدا حيث يساهم قطاع الزراعي بنسبة 4% فقط من البحوث العلمية الوطنية، وتعتبر الجزائر من أضعف الدول مساهمة بالبحوث العلمية في مجال الفلاحة، حيث تحتل المرتبة السابعة إفريقيا، ويشير معهد البحث والتطوير في تقريره حول "العلم في إفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين" أن الجزائر تساهم بنسبة 6% من الأبحاث العلمية الزراعي من مجموع الأبحاث، في حين أن المغرب تساهم بنسبة 12%، وتونس بنسبة 8%. ويرى الباحثان أن السبب في ذلك هو ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي فضلا عن غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.

4- **الاستراتيجية، الهيكل والتنافس بين المؤسسات:** شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عملية إعادة هيكلة

مؤسسات الدولة، عصرنة المجتمع وتكييف اقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز الأزمة المتعددة الجوانب التي تتخطى فيها، والتكيف مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي³⁹ لكن على مستوى القطاع الزراعي الجزائري ومن حيث نمط التسيير فقد عملت الجزائر بإصرار على تحسين نظام الحوكمة على المستوى السياسي والمؤسسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، فقد عرف المنظر المؤسسي للقطاع الزراعي منذ عام 2008 تحسنا تدريجيا، حيث تميز نمط التسيير واتخاذ القرار بالطابع الخاص (شركات مدنية وعائلية، شركات ذات مسؤولية محدودة، التعاونية،... الخ. لكن على مستوى الهيكل فان أغلب المستثمرات صغيرة الحجم ومتوسطة مساحتها اقل من 50 هكتار (تمثل 77%)⁴⁰ كما تتميز بنمط انتاجي خفيف ومتنوع، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر طبيعة الملكية وتحديداتها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة⁴¹، ومن جهتها تعاني المزارع الجماعية والكبيرة وما تبقى من قطاع الدولة والتي تشكل وحدات إنتاجية كبرى، تبعت مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها حتى وإن كانت تتوفر على تجهيزات فنية وتقنية كافية⁴². أما من حيث نمط الاتصال فنجد غياب الثقة بين الفلاحين و السلطات العمومية⁴³، بالإضافة إلى ضعف العلاقة التآزرية بين الفاعلين الاقتصاديين، الصناعيين، الحكومة والفلاحين بشكل عام .

- **الحوكمة في القطاع الزراعي:** إن توزيع الحيازات (الملكية) في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات

الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديداتها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة، فإذا ما أخذنا متوسط نصيب الفرد من الحيازات كمؤشر، نلاحظ أنه قد انخفض من 1.1 هكتار

سنة 1900 إلى 0.6 هكتار سنة 1955 ليسجل سنة 1995 نحو 0.32 هكتار ونحو 0.26 هكتار سنة 12000 ومن جهتها تعاني المزارع الجماعية والكبيرة وما تبقى من قطاع الدولة والتي تشكل وحدات إنتاجية كبرى، تبعت مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها حتى وإن كانت تتوفر على تجهيزات فنية وتقنية كافية⁴⁴

5- **تدخلات الدولة:** في حقيقة الأمر أن التنمية الزراعية لا تعمل بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد أهداف التنمية هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية، على اعتبار أن هذه الأخيرة (أي القيادة السياسية)، ينصب انشغالها الرئيسي حول توفير الغذاء لمواطنيها بأسعار مناسبة، وفي نفس الوقت استغلال الموارد الزراعية المتاحة استغلالاً أمثل بما يكفل تخفيف الأعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحقيق فائض اقتصادي، يوفر عملات أجنبية ضرورية لعمليات التنمية الشاملة، والحد من المديونية ومنع تسرب رأس المال الوطني للخارج، دون الاستفادة منه داخلياً.⁴⁵ وقد أفرزت التحولات الاقتصادية العالمية انتقال دور الدولة من الدولة المتدخلة إلى الدولة الحارسة والمراقبة للنشاط الاقتصادي، وفي ذات السياق تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة، وتمثل الاستراتيجية المتبعة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراف القوي لمختلف الجهات الفاعلة في القطاع.⁴⁶

وفي إطار التنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم تنويع وتكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDR ليشمل تقديم قروض بدون فوائد، كما قامت الجزائر بإنشاء صناديق متخصصة للدعم الزراعي بالإضافة إلى مجموع المساهمات التي قدمتها الدولة ممثلة فيما يلي⁴⁷:

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في القطاع الزراعي
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض قروض الفلاحين

وتتضح الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي الجزائري بالنسبة إلى الحكومة من خلال قراءة للميزانية المخصصة للقطاع الزراعي حيث خصصت الحكومة 50 مليار دينار من ميزانية 2016 لمراقبة الاستثمارات الفلاحية وتشجيعها، كما قامت الدولة بالعديد من الإجراءات والسياسات منها تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية للفلاحين من أجل تشجيعهم على الاستثمار.

- **طبيعة أنظمة وسياسات الحكومة:** لا يمكن الحديث عن القطاع الزراعي بمعزل عن سياسات الدولة وذلك باعتبار تسيير مشروع التنمية الزراعية لبلد هو من اختصاص الدولة عن طريق أجهزتها وسياساتها العامة، وفي ذات السياق بتأثر مشروع التنمية الزراعي بدرجة عالية بالسياسات السعرية والجبائية التي تفرضها الدولة، والجزائر كغيرها من البلدان النامية فإن سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية وخاصة الأساسية منها يكون بصورة جبرية دون الاعتماد على الأسس الاقتصادية كتكاليف الإنتاج وأخطار الزراعة، والعائد المناسب لتعويض جهود المزارعين، مع محدودية الدعم في تعويض المزارعين مقابل فروق تخفيض الأسعار، قد أضر بالمعروض من الإنتاج الزراعي والغذائي، خاصة وأن هذه السياسة ليست شاملة، بل جزئية لا تأخذ في الاعتبار العلاقات التشابكية بين مكونات القطاع الزراعي نفسه، أو بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، والعالم الخارجي،⁴⁸ وقد اتسمت السياسة الزراعية

التي أنهجتها الجزائر باعتمادها على دعم الدولة المرتكز على إدارتها للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الشروط اللازمة لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، أما على مستوى الجباية الزراعية فقد قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات والتدابير منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: تخفيض نسب الفائدة على القروض الزراعية، كما قامت الجزائر بتقديم إعفاءات جبائية وشبه جبائية على المشاريع الاستثمارية الزراعية، وذلك كما هو موضح من خلال ما يلي:

- الإعفاء من TVA التي تدخل مباشرة في تنفيذ مشروع الاستثمار الزراعي؛
 - الإعفاء من الرسوم على نقل الملكية لـ 8% على الاكتساب العقاري؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
 - الإعفاء الكلي الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزائي والنشاط المهني⁴⁹.
- **الحظ :** يعتبر الحظ أحد عوامل أو محددات الميزة التنافسية لبدا ما أو صناعة ما، وقد قام الباحثان بتسليط الضوء على بعض العناصر التي شكلت فرص وحظوظ، والتي من شأنها أن تساهم في رفع وتحسين تنافسية القطاع الفلاحي الجزائري، متمثلة في الموقع الجيوغرافي تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وبالإضافة إلى قربها من السوق الأوروبية، كما تملك شريط ساحلي طوله 1200 كلم، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد (مائية، أرضية وبشرية... الخ) فضلا عن امتلاكها لمناخ متنوع صالح لممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية (زراعة، تربية المواشي والحيوانات، الصيد البحري... الخ)
- **الأمن والاستقرار:** يعتبر الأمن والاستقرار السياسي أحد أبرز الحظوظ بالمقارنة بما يجري في الوطن العربي والعالم ككل، حيث أن الدول التي تعاني صراعات وحروب يكثر فيها ائتلاف الأراضي والمحاصيل بسبب الأسلحة والمتفجرات، كما يمكن للأمن والاستقرار أن يشكل حافزا لجلب استثمارات زراعية أجنبية . وفي ذات السياق واعتماد على التقرير الذي نشره معهد الاقتصاد والسلام لسنة (2016) فإن الجزائر تحتل المرتبة 108 عالميا كأكثر البلدان أمنا في العالم⁵⁰ وهو مركز متأخر كثيرا إذا ما تم مقارنته مع بعض الدول العربية كتونس مثلا والتي احتلت المرتبة 68 عالميا.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول: يمثل القطاع الزراعي عصب القطاع الاقتصادية الأخرى لأي بلد، فهو يرتبط ويتداخل مع العديد من القطاعات الأخرى، فنجاح الدول بشكل عام يرتبط أساسا بمدى نجاحها في تنمية قطاعها الزراعي، وفي حالة الجزائر، ومما لا شك فيه أن الدولة أصبحت أكثر إدراكا لأهمية القطاع الزراعي لما له من دور فعال في تحقيق التنمية الشاملة للبلد والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما تجلّى في تخصيص الدولة للعديد من البرامج والسياسات في إطار هيكلة وتطوير القطاع الزراعي الجزائري، من خلال رفع مردودية الهكتار وإنتاجية القطاع وتأمين الثروة النباتية والحيوانية، حيث عرفت الجزائر العديد من المشاريع في إطار دعم تنافسية القطاع الزراعي منها برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي ثم تحديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، وهو ما ساهم بتحقيق قفزات نوعية في العديد من الفروع الزراعية كالحبوب والخضر مثلا.

إن اعتماد الدراسة على النموذج الماسية ما هو إلا إقرار بكفاءة استخدام هذا النموذج للوقوف على شروط تحقيق التنافسية العالية للقطاع الزراعي. وهو ما تم في هذه الدراسة حيث مكنتنا النموذج الماسية من الوقوف على أهم نقاط قوة وضعف تنافسية القطاع الزراعي الجزائري. الذي لزال على الرغم مما يمتلكه من مؤهلات متنوعة مادية وبشرية محققة للميزة التنافسية الوطنية يعاني التأخر، حيث لم

يستغل هذه الموارد والإمكانات بكفاءة وفعالية، ويتضح هذا الضعف من خلال عجزه عن تغطية احتياجات السوق الوطني مما أدى بالحكومة إلى اللجوء للاستيراد من أجل تغطية حجم الطلب الداخلي المتزايد باستمرار، وعليه مما ينبغي الإشارة إليه ضرورة وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالقطاع الزراعي الجزائري.

توصيات الدراسة:

- إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي كبديل للمحروقات في تحقيق التنمية المستدامة للبلد وتوجيه الاستثمارات إلى فروع ومختلف مجالاته إنتاجا، تصنيعا وتسويقا.
- توفير الدعم والتمويل اللازم للقطاع الزراعي من خلال رفع ميزانية الدولة المخصصة لتمويل القطاع ككل.
- توفير الدعم والحماية للصناعات الزراعية الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية حتى تتمكن من النمو والاستقرار مما يشجع المنتجين على الزيادة في انتاجها دون الشعور بالخوف اتجاه مخاطر وصعوبات توزيعها.
- تعاني الجزائر من شح الموارد المائية بسبب قلة تساقط الأمطار، مما يجب عليها ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني بشكل عام وعموما والقطاع الزراعي بشكل خاص
- مضاعفة الجهود المبذولة في تحلية مياه البحر لسد نقص الموارد المائية بالجزائر.
- العمل على تنمية الموارد البشرية الزراعية وتحسين مؤهلاتها وكفاءتها بما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية الزراعية من خلال اقامة مراكز بحث علمية تختص بالبحوث الزراعية
- انشاء مشاريع استثمارية تهتم بتخزين السلع الزراعية وفق الطرق العلمية والتكنولوجية الحديثة بما يضمن وصولها الى المستهلكين بشكل مثالي دون الاهلال بقواعد الصحة العامة.
- تكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية لمضاعفة انتاجية الارض كما ونوعا.
- تفعيل الاجهزة الحكومية والمؤسسات العمومية في خدمة وتطوير القطاع الزراعي الجزائري
- ضرورة إنشاء مؤسسات تسويقية لتسهيل عملية انتقال السلع الزراعية من المنتجين الى المستهلكين بشكل مثالي
- توعية المواطنين بأهمية ترشيد الانفاق على السلع الزراعية، الأمر الذي ينعكس على تخفيض حجم واردات الجزائر من السلع الغذائية الزراعية؛
- رفع الأجور على مستوى القطاع الزراعي لتحفيز واستقطاب الموارد البشرية
- توسيع حجم الاراضي الزراعية المسقية وتوفير البنى التحتية اللازمة لذلك من سدود ، آبار... الخ

المراجع المعتمدة:

¹ مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، الملتقى الدولي التاسع حول: الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014،

² Arash Riasi, Competitive Advantages of Shadow Banking Industry: An Analysis Using Porter Diamond Model, Business Management and Strategy, Vol. 6, No. 2, 2015, p17.

³ سامية لحول، مرجع سبق ذكره، ص 72-73

⁴ Samira Chaabna & Hu Wang, **Analysis of the State of E-commerce in Algeria**, International Journal of Marketing Studies, Vol. 7, No. 2, 2015 p.45

⁵ Arash Riasi ,Op.Cit, p.18

⁶ Idem

⁷ A.J. Smit The competitive advantage of nations: is Porter's Diamond Framework a new theory that explains the international competitiveness of countries? Southern African Business Review Volume 14 Number 1 2010 p 115

⁸ Arash Riasi, Op.Cit, p.18

⁹ Gwendolyn .R & Zeenath R .K .**Competitiveness of clothing industry based on Porter's diamond model: SAFTA countries**, Proceedings of Academics **World International Conference**, New York, USA, 28th August 2015, p19

¹⁰ Arash Riasi ,Op.Cit,p.19

¹³ Al Mamun et al, **using porter's diamond to determine the condition of ICT in A developing country: A study on Bangladesh**, International Journal of Business and Management Review, Vol.1, No.3, September 2013 p140

¹⁴ باير كروب ساينس في الجزائر، متاح على الرابط <http://www.algeria.cropsscience.bayer.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/11/18 على الساعة 18.54

¹⁵ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، الكويت، 2016، ص10

¹⁶ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص253.

¹⁷ المعهد العربي للتخطيط، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي: الموارد والاستثمار والتمويل، الكويت، بدون سنة نشر، ص10

¹⁸ زهير عماري، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الحل؟! دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الامن

الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، أيام 24-26 نوفمبر 2014، ص10

¹⁹ ¹⁹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص18

²⁰ زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص01

²¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، صص93-99

²² أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء

المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف 24-26 نوفمبر 2014، ص10.

²³ المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص23

²⁴ الموقع الرسمي لجريدة الخبر متاح على الرابط www.al-khabar.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 21.32

²⁵ الموقع الرسمي لمجموعة سكاي نيوز متاح على الرابط www.sky news.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 23.12

²⁶ الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

²⁷ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص11

²⁸ ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015،

ص205

²⁹ الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

³⁰ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص132

- ³¹ زهير عماري وعامر أسامة، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة- 2012 2000 ، يوم دراسي بعنوان: القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ودهان الأمن الغذائي- حالة الجزائر، 2014 ص15
- ³² الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار، متاح على الرابط www.andi.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 25.04-2017 على الساعة 21.22
- ³³ الحاج مداح عرايبي، مرجع سبق ذكره، ص340
- ³⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص129
- ³⁵ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008 ، ص 292
- ³⁶ أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص 11-12
- ³⁷ www.alaraby.co.uk تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/21 على الساعة 18.05
- ³⁸ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص287
- ³⁹ المرجع السابق، ص 286
- ⁴⁰ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وافاق، الجزائر، 2012، ص14
- ⁴¹ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص256
- ⁴² المرجع السابق، ص256-257
- ⁴³ ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص205
- ⁴⁴ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص256
- ⁴⁵ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 293
- ⁴⁶ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص5
- ⁴⁷ رايح زيري حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، فيفري 2004، بتصرف
- ⁴⁸ عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه ير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، ص42، بتصرف
- ⁴⁹ رايح زيري، مرجع سبق ذكره، بتصرف
- ⁵⁰ ابراهيم ابو جازية، تعرف على ترتيب بلدك في مؤشر السلام العالمي، متاح على الرابط sasapost.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/11/27 على الساعة 19:43